

النظام الأسري الجزائري في ظل التغير الاجتماعي

ملخص

يعتبر موضوع التغير الاجتماعي من المواضيع المهمة في حياة المجتمعات، وقد تنبّهت المجتمعات إلى حقيقة فأولته أهمية كبيرة، فتزايد الاهتمام به أكثر في العصر الحديث إذ أصبح يعتبر سمة العصر، فالتغير في عالم اليوم يتخذ أهمية خاصة نظرا لسرعته، وخاصة وأنه امتد إلى نظم المجتمع ومختلف أوجه الحياة فيه. وقد كان اختيارنا في هذا المقال إحدى هذه النظم وهو النظام الأسري، فتم التركيز على دراسة وضع النظام الأسري في ظل التغيرات الاجتماعية المعاصرة، وخاصة بعد أن ظهر الكثير من المشكلات التي تواجه هذا النظام نتيجة للتغيرات البنائية والوظيفية التي حدثت للأسرة، والهدف من ذلك مواجهة مشكلات التغير وتوجيهه الوجهة الإيجابية بما يفيد الأسرة حماية لها من الانعكاسات السلبية، وحفاظا على قيمنا الأسرية.

أ. فطوم بلقي

كلية العلوم الاجتماعية
والإنسانية
جامعة المسيلة
الجزائر

مقدمة

- التحولات الهيكلية الوظيفية للأسرة (الأسرة من المؤسسة إلى الخلية الاجتماعية) :

عندما نستعرض حياة الأسرة عبر تاريخ المجتمعات الإنسانية نجد تحولاتها الوظيفية والبنائية مسابرة لتحولات المجتمع الذي تعيش فيه، ففي المراحل التطورية الأولى للمجتمع كانت الأسرة فيها تقوم بإشباع معظم حاجات أفرادها (الصحية والاجتماعية والثقافية والدينية والعسكرية)، لكن مع استمرار تطور المجتمع وظهور المعبد والجيش المنظم والحكومة المركزية والمدرسة والمستشفى والمصنع والمعمل كمؤسسات- أخذت هذه المؤسسات تشارك الأسرة في العديد من الوظائف التي كانت تقوم بها، ولم تبق لها وظيفة تتفرد بها

Résumé

Le présent article porte sur la situation du système familial au sein des changements sociaux modernes surtout après l'apparition de nombreux problèmes auxquels ce système fait face du fait des changements structuraux et fonctionnels qui ont touché la famille. En effet, cela tend à confronter les problèmes de changement et à l'orienter dans le sens positif de sorte que cela soit bénéfique à la famille afin de la protéger des répercussions négatives et de préserver nos valeurs familiales.

سوى وظيفة تزويد المجتمع بالأعضاء الجدد ، أما باقي الوظائف التي كانت تقوم بها كالإنتاجية والدفاعية والتتقيفية والدينية والصحية فقد أخذتها مؤسسات الأنساق الهيكلية (البنائية)، فتحوّلت الأسرة من كونها مؤسسة اجتماعية تقوم بمعظم مهام وشؤون ووظائف المجتمع إلى خلية اجتماعية صغيرة تختلف في تركيبها ووظائفها عن الأسرة من حيث كونها مؤسسة اجتماعية .

هذا التحول الهيكلي البنائي والوظيفي الذي أصاب الأسرة حث علماء الاجتماع إلى أن ينحتوا مصطلحات مناسبة لكل مرحلة تطويرية لها ، ففي بداية مرحلتها التطورية الأولى نحتوا مصطلح المؤسسة الاجتماعية بسبب جسامتها المهام والوظائف التي كانت ملقاة على عاتقها وبسبب كبر حجمها (أي عدد أعضائها الكبير)، لكن بعد أن تطورت المجتمعات وتصنعت وتحضرت تعقد هيكلها البنائي وتنوعت اختصاصاتها ومؤسساتها ، الأمر الذي أدى إلى تقلص وظائف الأسرة وتضاؤل حجمها ونقص تأثيرها على المجتمع فنحتوا إليها مصطلحا مناسباً لحجمها الصغير ووظائفها المحدودة وهو "الخلية الاجتماعية" أو "الوحدة الاجتماعية".

جدول يوضح مقارنة الأسرة كمؤسسة اجتماعية مع الأسرة كخلية اجتماعية(5)

العدد	نوع الوظيفة	الأسرة كمؤسسة اجتماعية	الأسرة كخلية اجتماعية
01	نظام تقسيم العمل	واضح لكافة أفراد الأسرة ومحدد لهم سلفاً	مشوش ومختلط لا يضع الحدود بين مواقع وأدوار أفراد الأسرة
02	الأدوار الاجتماعية	المنسبة فيها أكثر من المكتسبة	المكتسبة فيها أكثر من المنسبة
03	الوظيفة الدينية	ملتزمة بممارسة الطقوس الدينية ومناشطه	غير ملتزمة وإن التزمت فيكون من النوع الصوري
04	الوظيفة الاقتصادية	إنتاجية أكثر من كونها استهلاكية	استهلاكية أكثر بكثير من كونها إنتاجية
05	أعمال أفراد الأسرة	حرفية وراثية	مهنية غير موروثة بل قائمة على أساس القدرة الذكائية والإبداعية
06	الوظيفة التربوية	تساهم بشكل مباشر وملتزم	تساهم وتلتزم بشكل سطحي وهامشي غير فعال
07	الوظيفة الترفيهية	تحت إشراف الوالدين والأقارب بشكل مباشر	بعيدا عن إشراف الوالدين و بشكل غير مباشر
08	الوظيفة الوجدانية والعاطفية	صداقة ونابعة من العمق الإنساني الأصيل	مرهونة بالظروف الشخصية للزوجين وحالتهم المزاجية
09	الأقارب	لهم دور فعال في حياة الأسرة	ليس لهم دور فعال في حياة الأسرة
10	المعدات والوسائل المنزلية	قليلة جدا وبدائية الابتكار	كثيرة ومتنوعة وذات ابتكار تقني متقدم
11	التفكك الأسري	لا يحصل بوفاة أحد الأبوين أو طلاق وانفصال أحدهما عن الآخر	يحصل بوفاة أحد الأبوين أو طلاق وانفصال أحدهما عن الآخر
12	تغذية بشريا	بأعداد هائلة	بأعداد قليلة
13	الحجم	كبير	صغير

والأسرة الجزائرية كباقي الأسر في كل المجتمعات مرت بالعديد من التطورات سواء من حيث البنية أو من حيث الوظائف وكانت هذه التطورات مرتبطة بالتغيرات التي عرفها المجتمع الجزائري سواء الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية... الخ. لكن بالنظر إلى واقع الأسرة الجزائرية في الوقت الراهن يلاحظ أنه حدث تغيير كبير على بنيتها ووظائفها حيث تحولت الأسرة الجزائرية من أسرة تنصف في أغلب الأحيان ببنية تقليدية (أسرة ممتدة) خاصة في الأرياف إلى أسرة نووية، وهذا تماشيا مع التحولات الكبرى التي عرفها المجتمع الجزائري سواء في الجانب الاقتصادي، والاجتماعي، الثقافي... وغيرها.

حيث أن النمو الاقتصادي الذي عرفه المجتمع الجزائري وازدياد قاعدة التعليم وحملة الشهادات أتاح الفرص للعديد من الشباب للدخول أول مرة ميدان العمل ، ومنه مكنهم هذا من الاستقلال الاقتصادي عن أسرهم وتكوين أسر جديدة مستقلة عن الأسرة الأم ، ولم يكن هذا حكرا على الشباب فقط بل أتاح للمرأة أيضا الفرصة للدخول إلى ميدان العمل خاصة في قطاع الخدمات بعد توسع هذا القطاع حيث أصبح يشغل نسبة مرتفعة من الاقتصاد الوطني. فهذا الواقع الجديد عدل من صورة المرأة الجزائرية وقرب التفاوت بين الجنسين⁽⁶⁾. ونحاول الآن استعراض بعض التغيرات التي طرأت على الأسرة الجزائرية في الوقت الراهن⁽⁷⁾.

- على الصعيد الاجتماعي :

يلاحظ أن الأسرة الجزائرية بدأت في نسج شبكة من العلاقات لم تكن موجودة في الماضي وغير مبنية على أسس تقليدية كالقراية أو التواصل العائلي وغيرها ، بل تقوم على أساس الاختيار الحر الذي توجهه الخصائص والميول الذاتية . حيث بدأت نسبة معتبرة من المتزوجين الجدد البحث عن مساكن مستقلة وبعيدة عن أسرهما ، اجتنابا للتأثير الممارس على أحد الزوجين من طرف عائلته أما من حيث التفاعل فيبدو أنه لم يعد لدرجة القراية دورا كبيرا في تحديد درجة التفاعل ، حيث ظهر نوع من التفاعل غير مبني على أساس القراية بل على أساس المصلحة والحوار والهم المشترك ، كما بدأت بعض الصيحات في الارتفاع تطالب بالمساواة بين الرجل والمرأة حيث تحقق جزء منها.

إضافة إلى ما سبق ذكره فإن خروج المرأة للعمل في المجتمع الجزائري، والذي كان من أسبابه صعوبة العيش في المدينة نتيجة لتزايد متطلبات العيش الرغيد وتعدد الحياة الاجتماعية دفع بالزوجة إلى أن تقوم ببعض الأعمال التي كانت حكرا على الرجل مثل السوق ، دفع مستحقات الأسرة لدى مؤسسات أخرى (الكهرباء ، الغاز ، المياه.....).

ومع خروج المرأة للعمل وقضاء حاجيات الأسرة اضطر الرجل إلى تقاسم بعض المسؤوليات الأسرية مع الزوجة والقيام ببعض الأعمال التي كانت حكرًا عليها مثل القيام بأعمال المطبخ ، تنظيف البيت ورعاية الأولاد، وبتعبير آخر لم تبق مسؤوليات الزوجين على حالها بل حصل تساند وتعاون بينهما ولم تعد بينهما حدود (8).

- على الصعيد التربوي :

نتيجة للتغيرات التي طرأت على الأسرة خاصة خروج المرأة للعمل لم تعد الأم تملك الوقت الكافي لرعاية أبنائها مما دفعها للاستعانة بدور الحضانة أو المربيات والخادومات في رعاية أبنائها وتنظيم أمور بيتها مع ما لهذا التوجه من آثار على تنشئة الطفل ، أما بالنسبة للتربية فلم تعد حكرًا على الأسرة بل أصبح الطفل يذهب إلى المدرسة ابتداء من سن السادسة والبعض الآخر قبل هذا السن في دور الحضانة لتعلمهم القراءة والكتابة والعلوم الثقافية والتخصص بمهن متخصصة لا تستطيع الأسرة القيام بها بعد التطورات الهائلة التي أصابت الأسرة والمجتمع.

- على الصعيد الثقافي :

على هذا الصعيد يلاحظ أن الزواج بين الشباب والشابات بدأ يأخذ صورا أخرى ، حيث كان في الماضي مرتبطا ارتباطا وثيقا بالأسرة الممتدة (زواج داخلي) حيث أن الأبوين يشرفان مباشرة على اختيار الزوجة لابنهما ، أما في الوقت الراهن فبدأ العديد من الشباب يعتبرون أن الزواج شكل فعال للتعاون والتبادل بين الطرفين في كل الميادين .

وكما سبق ذكره فإن اختيار الزوج في الوقت الراهن لم يعد يخضع للقواعد التقليدية، حيث أصبح ينظر إلى شغل الأهل على أنه شيء مرفوض وممقوت، فلم يعد الشباب المقبل على الزواج يولي أهمية كبيرة لرأي أهله في اختياره لشريكة حياته بل ركز على مدى الحب والتفاهم المتبادل بينهما ، وفي هذا السياق ورغم أن هذا النوع من المواقف اتجه الزواج لم ينتشر في أوساط المجتمع الجزائري بشكل كبير، إلا أنه يعتبر تغيرا في نظرة المجتمع له، وتغير في الوعي لدى الشباب .

- على الصعيد الاقتصادي :

بعدما كانت الأسرة الجزائرية في الماضي تنتج أغلب ما يحتاجه أفرادها من مأكّل وملبس وغير ذلك، وبعد التحولات البنوية التي طرأت على هذه الأسرة وانتشار المؤسسات الإنتاجية والمصانع حيث وفرت كل ما يحتاجه الفرد، بدأت الأسرة الجزائرية تتخلى تدريجيا عن هذه الوظيفة الإنتاجية وأصبحت أسرة مستهلكة حيث تقتني كل ما تحتاجه من مأكّل وملبس وأثاث وأجهزة ، وقد يكون هذا راجعا إلى خروج الزوجين إلى العمل والركون إلى ما هو سهل وتوفير الجهد . ويلاحظ أن تطور الحياة وتعقدها جعل أفراد الأسرة يركزون على المظهر والكماليات.

وللاشارة فإن اتساع فرص العمل للزوجين وخروج كليهما للعمل أمن استقلالية اقتصادية للأسرة إضافة إلى انتشار الوعي وارتفاع المستوى العلمي لهما، ساهم في استقرار الأسرة ككل وزاد في انسجامهما.

- على الجانب الترفيهي :

فقد كانت النشاطات الترفيهية والترفيهية تمارس داخل نطاق الأسرة بين أعضائها وأقاربها وتحت إشراف ورعاية الأبوين بشكل مباشر، لكن مع ظهور المؤسسات الهيكلية ذهبت معظم هذه النشاطات لهذه المؤسسات (باستثناء الترويح الإلكتروني في مشاهدة برامج التلفزة والفيديو وسماع الأخبار والأغاني والمذياع) فالإدخال النقابي والضمان الاجتماعي والصحي ووضع برامج ترفيهية وترفيهية لأسر العمال والموظفين التي تمارس خارج نطاق الأسرة والمنزل وقيام شركات السفر والسياحة والطيران رحلات سياحية وترفيهية ، إضافة إلى نشاطات المؤسسات الفنية كالسينما والمسرح لفعاليات ترفيهية خارج المنزل ، ثم النوادي الرياضية التي سحبت بعض أفراد الأسرة إلى ملاعبها وساحاتها ومشاهدة المباراة الفردية أو الفرقية أو الجماعية، والحالة متشابهة عند سباق الخيل وغيرها من النشاطات الترفيهية لأعضاء الأسرة، كل ذلك لم يبق للأسرة إلا الشيء البسيط مثل قراءة الجرائد والمجلات وسماع ومشاهدة الأخبار اليومية وحياسة بعض الملابس فجردتها من تكوين خبرة ترفيهية أو كيفية استغلال أوقات الفراغ بشكل جماعي أو مركزي ضمن نطاق الأسرة .

- على الجانب الديني :

فقد كانت الأسرة تقوم بتوجيه وإرشاد أبنائها دينيا بالتعاون مع دور العبادة أما حاليا لم يبق لها دورا جوهريا في مهمة التثقيف الديني.

- على الجانب الصحي والاجتماعي :

فقد كانت الأسرة تقوم بالرعاية الصحية والطبية والاجتماعية للأطفال والأرامل والعجزة والمعوقين لكن الآن مع ظهور وكالات الضمان الصحي والاجتماعي ودور رعاية المسنين والمستشفيات الخاصة بالعجزة والمعوقين، فقد جردت الأسرة من المهمة الإنسانية التي لا تستطيع أية وكالة أو تنظيم تعويضها لأنها تعتمد أساسا على العناية الدافئة والرعاية العضوية التلقائية التي لا يتقاضى العاملين فيها أجورا مالية أو بعدها إحسانا أو شفقة بل بدافع مليء بالمحبة والمسؤولية والواجب الأسري أو القرابي أو معروف، فكانت الأسرة تمثل الدرع الواقي والمأوى الأمن للفرد يجد فيه العناية الإنسانية والاستجابة المباشرة والحب الصادق والمسؤولية الجماعية التي لا تستطيع المؤسسات الأخرى تعويضها بنفس النوعية لأنها تتسم بالسمة الإنسانية الطبيعية المتمثلة بروابط حميمية متماسكة تقوم بفعالها طوعية وبمحبة صادقة وصافية. ونتيجة للتطورات التي عرفها المجتمع الجزائري على جميع الأصعدة، يلاحظ أن الأسرة تأثرت بهذه التطورات وبرزت عدة مظاهر جديدة في أوساط الأسرة الجزائرية بصفة خاصة نذكر منها:

- تأخر سن الزواج.
- تنظيم - وفي بعض الأحيان تحديد- النسل في الأسرة، حيث أصبحت الأسر تتبع هذا النهج وقد تكون لها مبرراتها الخاصة.
- تراجع فكرة تعدد الزوجات.
- الاتجاه إلى الأسرة الزوجية المبنية على الحب المتبادل.
- خروج المرأة إلى العمل.
- الابتعاد عن زواج الأقارب.

والملاحظ أنه دار جدل بين الباحثين في علم الاجتماع والأنثربولوجيا حول أثر التغيرات التي طرأت على الأسرة بصفة عامة، وعلى وظائفها بصفة خاصة، حيث انقسموا إلى فريقين :

- فريق رأى أن التغير أدى إلى سوء التنظيم الأسري والتفكك.
 - فريق آخر يرى أن التغير أدى إلى زيادة الروابط الأسرية والتماسك الأسري.
- ومن أبرز أعضاء الفريق الأول: أوجبرن، سوروكين، وزيمرمان، حيث أكد أوجبرن على سبيل المثال أن الأسرة تفككت بسبب زيادة التصنيع والتطور التكنولوجي ففقدان الأسرة إلى وظائفها أدى إلى تفككها .

أما الفريق الثاني فمن أعضائه : بيرجس ، فلسوم . فيبرجس يرى أن التغير الذي حدث على الأسرة جعلها أكثر مودة وصدق في علاقتها مع بعضها البعض ، ولا يبدي بيرجس أي انزعاج من التغير الذي حصل في بناء الأسرة ووظائفها ، ولا يرى أن فقدان الوظائف أدى إلى سوء التنظيم الأسري. وهذا لا يعني أن الأسرة لا تعاني من أزمات، وهو يرى أن هذا التغير والتحول لا بد منه لمجاراة التغير على المستوى الاجتماعي، الاقتصادي،.....الخ⁽⁹⁾.

وأجندني أتفق مع هذا الرأي والذي أيده أيضا فلسوم حيث يرى هذا الأخير أن خروج الأطفال بعيدا عن البيت والنمو المتزايد في الفردية والحرية الشخصية دليل على أن الأسرة تعمل وتصل إلى أهدافها في الحرية "إن مسألة فقدان الوظائف التي تحدث عنها أوجبرن لا تعني في الواقع تفكك الأسرة وسوء تنظيمها ، لقد أدى ذلك في رأي تالكوت بارسونز إلى زيادة تخصصها وجعلها أكثر اهتماما بأهم وظائفها الأساسية وهي التنشئة الاجتماعية للصغار"⁽¹⁰⁾.

ومنه نستنتج أن الأسرة مازالت تقوم بوظائفها إلا أنه حدث تغير في الشكل و المضمون لوظائفها فتقلص أداؤها لبعض وظائفها التقليدية ولم تفقده ، وهذا نتيجة تغيرات عديدة تعرض لها المجتمع كخروج المرأة للعمل ، زيادة التخصص وتعقد المجتمع فظهرت مؤسسات اجتماعية عديدة تساعد الأسرة في أداء وظائفها وتدعمها وتكمل عملها وهذا ما أشار إليه بارسونز T.Parsons بعملية التمايز وهي ظهور وحدات متخصصة تقوم بنفس وظائف الأسرة ولكن تتخصص فيها أكثر. على عكس

فكرة وليام أوجبرن W.Ogburn الذي أقر أن الأسرة فقدت أغلب وظائفها مما جعلها مفككة وعرضة للانحيار .

وهكذا يمكن القول أن الأسرة مازالت تقوم بوظائفها و أدوارها ولكن بشكل مختلف عن قبل وهي ظهور وحدات تساعد وتشاركها في أداء هذا العمل ، كما يرجع الدور الأساسي للأسرة وهذه المؤسسات تعتبر وحدات ثانوية و مكملة لدورها فقط ، وإلا بماذا نفسر اعتناق الأبناء المعتقدات الدينية والسياسية للأباء ، ولماذا ترجع الانحرافات والجرائم إلى دور الأسرة وليس لأي نظام آخر .

ومنه نستنتج تقلص الدور التقليدي للأسرة فيما يخص تنشئة وتربية الأبناء حيث أسندت هذه المهمة إلى مؤسسات أخرى تشارك الأسرة في أداء دورها كالمدرسة ،رياض الأطفال ،المسجد ووسائل الإعلام و التي تقوم كل منها بعملية التربية ،التعليم ،التثقيف ،التوعية ،التوجيه ،الترفيه ،فأصبحت الأسرة تشكل مع المؤسسات الاجتماعية السائدة كلا متساندا وتعمل بشكل متكامل معها لإنجاز دورها ، فأى تغير فيها يؤثر على بقية المؤسسات الأخرى ، فخصوعها لتغيرات بنائية وظيفية نتيجة الثورة الصناعية وتقدم التكنولوجيا والحياة الحضرية انعكس بدوره على المجتمع بظهور المؤسسات الاجتماعية تشارك الأسرة في بعض أدوارها في شكل بناء اجتماعي كلي متساند ومنسجم .

مشكلات الأسرة الناتجة عن التغير الاجتماعي :

ارتبطت دراسة مشكلات المجتمع الحديث والتي تعرف بالمشكلات الاجتماعية بالأسرة الحديثة، واعتبرت بأنها مشكلات أسرية من الدرجة الأولى كما يتصور علماء الاجتماع عموما، أن مظاهر التغير البنائي والوظيفي الذي يظهر في النظام الأسري له علاقة بالأنظمة الأخرى ، وهذا بالطبع لا ينفي أن نوعية المشاكل التي تظهر على هذا النظام (النظام الأسري) تتأثر ببقية التغير الوظيفي الذي يظهر على بقية الأنساق أو النظم الأخرى مثل النظم الاقتصادية والسياسية ، والتربوية، والقانونية. وعلى أية حال، نهتم حاليا بصورة موجزة بعرض أهم المشكلات التي تواجه الأسرة كنظام اجتماعي (11):

- مشكلة الطلاق:

تعد مشكلة الطلاق من المشاكل الكبرى التي تهدد النظام الأسري والاجتماعي ككل، خاصة بعد أن أكدت كثير من المصادر الإحصائية على المستوى المجتمعي أو العالمي، بأن هناك اضطراب مستمر في معدلات الطلاق، نتيجة لمجموعة من العوامل الاجتماعية والثقافية وأيضا الشخصية التي ترتبط بالأزواج أنفسهم وجاءت مشكلة الطلاق نتيجة أيضا خروج المرأة إلى العمل واستقلاليتها من الناحية الاقتصادية، هذا بالإضافة إلى عدم التوافق الزوجي في مراحل ما قبل الزواج، و صعوبة اختيار شريك

الحياة الزوجية عامة. وإن كانت توضح اهتمامات علماء الاجتماع أن مشكلة الطلاق تظهر في المناطق الحضرية الصناعية نتيجة لأثر التصنيع على الأسرة، ولكن يلاحظ في المجتمعات الدينية التقليدية والريفية، ظهور مؤشرات للطلاق بصورة متزايدة خلال السنوات الأخيرة.

- مشكلة خروج المرأة للعمل

بالطبع إن عمل المرأة يعتبر نوع من النشاط الذي تقوم به المرأة إلى جانب الرجل منذ أن ظهر الإنسان على سطح الأرض، فلقد عرفت جميع المجتمعات البشرية أن للمرأة نوع من الأعمال التي تقوم بها ، وهذا ما يندرج تحت مفهوم تقسيم العمل بين الجنس البشري (الذكور والإناث) ، لكن مع ظهور المجتمع الصناعي الحديث، لم تعد المرأة تعمل داخل منزلها فقط نظرا لوجود المصانع أو الشركات التي دخلتها المرأة لتشارك الرجل في العديد من أوج النشاط البشري المختلف ، ولكن ترتب على ذلك مجموعة من المشاكل منها: استقلالية الوضع الاقتصادي للمرأة ، تباين في المراكز والأدوار والمكانة داخل الأسرة ، انهيار الوضع التقليدي لهيمنة الزوج. هذا بالإضافة إلى اختلاف ظروف الحياة العصرية نتيجة لتقيد الاتجاهات والأفكار والتصورات المرتبطة بعمل المرأة مما أدى إلى حدوث كثير من التفكك على البناءات الأسرية التقليدية.

- مشكلة انحراف الأحداث :

حقيقة، قد يعتقد البعض أن هذه المشكلة تعتبر من مشكلات المجتمع ككل، ولكنني أتصور أن هذه المشكلة تكون من مشكلات الأسرة بصورة خاصة، ومشكلات المجتمع بصورة عامة. بما يترتب على عمليات التفكك في النظام الاجتماعي من مشكلات مثل حدوث الطلاق وانهيار الأسرة، تعرض الأبناء لأزمات نفسية وعاطفية واقتصادية ويستحيل على غالبية أبناء الأسر المطلقة أن تتكيف للعيش بصورة سليمة، وهذا ما يحدث بصورة خاصة في المجتمعات العربية الحديثة وزيادة مشكلات انحراف الأحداث، ولأسيما أن كثيرا من هذه المجتمعات تفتقر أساليب الرعاية الاجتماعية الشاملة مقارنة بمجتمعات الرفاهية، فطلاق الزوجين يعني في الأغلب زواج أحدهما، وتلعب زوجة الأب كثيرا من الأدوار الأسرية التي لا يتكيف معها الأبناء، ويترتب على ذلك كثيرا من المشكلات عدم التكيف مع الأسرة الجديدة و حتى مع المجتمع ككل ، ثم تفرز هذه المشكلات أعداد كثيرة من الأبناء في مجال الجريمة والانحراف بصورة عامة .

التوصيات الخاصة بمواجهة مشكلات التغير في الأسرة :

استنادا إلى ما سبق ، نقتراح بعض الإجراءات يمكن اعتبارها بمثابة منافذ لمساعدة الأسرة في حفظ التوازن وتحقيق التغير المنشود والاستفادة منه وتفايدي سلبياته، وتتمثل أهم هذه المقترحات فيما يلي :

- يجب أن يقوم التغير على فكر واضح وعلى تخطيط دقيق ، وهذا يقتضي المواجهة العلمية المستتيرة لما قد يتمخض عنه التغير الاجتماعي من مشكلات ومطالب واحتياجات ، وبالتالي إتباع الأسلوب العلمي في التحكم في مسيرة التغير الاجتماعي بحيث يكون تغييرا متوازنا متكاملا يفضي إلى التطور والتقدم .

- يجب أن يقابل عملية التغير الاجتماعي عملية الضبط الاجتماعي وهي العملية التي تحاول بها الأسرة عدم التمكين لأي تغير غير مرغوب فيه أن يحدث ، وهي التي يتم عن طريقها توجيه سلوك الأفراد بحيث لا ينحرف عن معايير الجماعة حتى يتحقق التوازن الاجتماعي ، وهناك نمطان أساسيان للضبط الاجتماعي أولهما الثواب أو العقاب (المادي والمعنوي) وثانيهما الإقناع .

- ضرورة مراعاة القيم والمبادئ الإسلامية والاهتمام بجعلها منطلقا لكل ما يقدم للناشئة من برامج وما ينشأ لخدمتهم ورعايتهم من مؤسسات وفي المجالات كافة التعليمية والاجتماعية والترويحية وغيرها، وكذلك الاهتمام بالتعليم ومناهجه كعامل رئيسي في التغير الاجتماعي .

- ضرورة تكيف الأسرة مع المتغيرات مع تقوية التماسك فيها والتسلح بقوة الإيمان وبالعلم ، وغرس الأسرة للإيمان والثقة في عقيدتنا وهويتنا في نفوس النشء .

- ضرورة تقوية الوازع الديني في حماية شباننا وبناتنا فيما يتعرضون له من تغيرات أو مؤثرات وافدة ، قد تؤثر على سلوكياتهم وعقيدتهم .

- دعم وتشجيع الإنتاج الإعلامي الهادف والجاذب للمحافظة على القيم والثقافة والهوية ويكون ذلك عن طريق:

* تقويم برامج الأسرة في الإذاعة والتلفزيون وإعادة توجيهها بما يتناسب مع ظروف المرحلة الراهنة ومتطلباتها.

* تطوير البرامج الإعلامية في عالمنا العربي الإسلامي لمواجهة مشاكل التغير من خلال البرامج الإعلامية القائمة على أسس علمية.

* تنشيط دور وسائل الإعلام بما فيها البرامج التلفزيونية ومواقع الانترنت والمجلات والمناهج المدرسية والجامعية في التعامل مع الآثار السلبية للتغير الاجتماعي.

* مساهمة وسائل الإعلام في تجسيد أنماط الثقافة المجتمعية من خلال برامج تربوية تقرب وجهات نظر المؤسسات الاجتماعية بأهمية التنشئة الاجتماعية وفق متغيرات العصر.

- التكامل مع مؤسسات التنشئة الاجتماعية لإحداث التوازن بين أدوارها ووظائفها وأدوار ووظائف الأسرة .
- إجراء المزيد من الدراسات الميدانية الجادة والشاملة لهذا الموضوع وعلى المستويات كافة وخاصة الدراسات التي تبين أثر التغير الأسري على دور العديد من الأفراد في الأسرة كالأطفال والشباب والمسنين في المجتمع الجزائري.

خاتمة

لقد حاولنا من خلال هذا البحث التطرق إلى موضوع النظام الأسري الجزائري في ظل التغير الاجتماعي، وهذا انطلاقاً من رغبتنا في مساعدة الأسرة في المحافظة على توازنها والاستفادة من التغير الاجتماعي لصالح المجتمع وحمايتها من انعكاساته السلبية.

وقد اتضح أنه باستمرار التغير والتطور، تغير بناء الأسرة ووظائفها فتقلصت وظائفها وظهرت المؤسسات والتنظيمات المختلفة تساعد وتشاركها في أداء مهامها ، مما أثر تأثيراً أساسياً في طبيعتها ومكانتها ، ومع ذلك ما تزال الأسرة تحتفظ ببعض الوظائف ، فعلى الرغم من التغيرات التي طرأت على بنائها ووظائفها، إلا أن دورها في التنشئة الاجتماعية في ظل ظروف التغير يعد بمثابة مرتكز أساسي لانطلاق عمليات التغير والتنمية في اتجاهات إيجابية ، ولهذا تركز جهود الدولة والأبحاث العلمية نحو التنمية على الأسرة، فإن جانباً كبيراً من التنمية المستقبلية المستدامة يركز على توازن الأسرة واستقرارها لإنتاج نشأ قادر نفسياً وجسدياً وثقافياً على تحمل عبئ التنمية في المستقبل .

ومنه ألا يمكن اعتبار الوظائف التي بقيت للأسرة هي الوظائف الأكثر أهمية والتصاقاً بطبيعتها الحقة ؟ ألا يجوز الاعتقاد بأن هذا التغير الذي طرأ على الأسرة يحمل في ثناياه مكاسب للمجتمع من قبيل التخصص وتزايد المؤسسات والهيئات مما يخلق تمايزاً وحراكاً اجتماعيين الأسرة في حاجة ماسة له ؟

أليس بمقدورنا الجزم بأن التفكك الأسري الذي اعتبر انحلالاً ليس إلا ضرباً من التكيف لمتطلبات التغير الاجتماعي والحفاظ على التوازن المستمر للأسرة وذلك ما يعتقده تالكوت بارسونز؟

وفي الأخير يبقى هذا المقال مجرد محاولة بسيطة للفت انتباه الباحثين في علم الاجتماع إلى مواصلة المشوار في هذا الاتجاه لأننا بحاجة متزايدة على المستوى النظري والتطبيقي إلى مزيد من الدراسات الأسرية خاصة وأنها تواجه اليوم تغيرات

اجتماعية وثقافية وتكنولوجية تتزايد بسرعة، لما لهذه الدراسات من أهمية في فهم وتصحيح كثير من المقولات والمفاهيم المتعلقة بالأسرة الحديثة وتغيراتها الراهنة.

الهوامش والمراجع:

- 1- سناء الخولي : التغير الاجتماعي والتحديث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ، مصر ، 2003 ، ص 203 .
- 2- فادية عمر الجولاني: دراسات حول الأسرة العربية – تحليل اجتماعي لبناء الأسرة وتغيرات اتجاهات الأجيال – مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، مصر، 1995، ص. ص 16 - 17 .
- 3- سناء الخولي :المرجع السابق ، ص. 213 .
- 4- المرجع نفسه ، ص. 210 .
- 5- معن خليل العمر: علم اجتماع الأسرة ، ط 1 ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمان الأردن ، 2004 ، ص 22.
- 6- زهير حطب : تطور بنى الأسرة العربية والجذور التاريخية والاجتماعية كقضاياها المعاصرة ، ط3 ، معهد الإنماء العربي ، بيروت ، لبنان ، 1983 ، ص 210 .
- 7- حميدشة نبيل : الأسرة ودورها وأساليب تنشئتها للطفل ، في مجلة : البحوث والدراسات الإنسانية ، العدد الأول ، 2007، جامعة 20 أوت 1955 ، سكيكدة ، الجزائر ، ص ص 130-132.
- 8- معن خليل عمر : علم الاجتماع الأسرة ، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، جدة ، 2000 ، ص. 18.
- 9- حنان عبد الحميد العناني : الطفل والأسرة والمجتمع، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن، 2000 ، ص ص 56-57.
- 10- نفس المرجع ، ص. 57 .
- 11- عبد الله محمد عبد الرحمن و د/ رشاد غنيم : مدخل إلى علم الاجتماع ، ط1، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 2008 ، ص ص 188 ، 189.